الأمم المتحدة

A/80/264/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 144 من جدول الأعمال المؤقت*

وحدة التفتيش المشتركة

الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2024/3 (Part I) و JIU/REP/2024/3 (Part II)).

* A/80/150.

140825 310725 25-12428 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يستند تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2024/3 (Part I) و JIU/REP/2024/3 (Part II))[1] إلى تقرير سابق بشأن الموضوع (JIU/REP/1989/9/Vol. I و JIU/REP/1989/9/Vol. II)[2] ويُطلع الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على المعلومات المستجدة بشأن الإجراءات والممارسات الرئيسية المتبعة في الميزنة داخل تلك المنظمات.

ثانيا - تعليقات عامة

2 - ترحب المنظمات بالتقرير، مشيرةً إلى أنه منذ الاستعراض السابق[3] الذي أجرته الوحدة في عام 1989، تركز الدول الأعضاء بشكل أكبر على المساءلة عن النتائج والأثر، بما يعكس الاتجاهات السائدة في قطاعاتها العامة الوطنية. ونتيجة لذلك، تطورت ممارسات التخطيط والميزنة في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشكل كبير لإظهار القيمة مقابل المال بشكل أفضل ولتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال الحوكمة.

3 - وتقرُّ المنظمات بأن التقرير يتضمن مقارنة مفيدة وقيّمة لعمليات الميزانية في جميع المنظمات المشاركة، بما في ذلك من خلال الجداول المرجعية الخمسة عشر الواردة في JIU/REP/2024/3 (Part II). وفي حين تستفيد المنظمات من النتائج الواردة في التقرير، فإنها تتوقع بعض التحديات في تنفيذ التوصيات المقترحة من حيث الجدول الزمني والعملية، كما هو موضَّح بمزيد من التفصيل في التعليقات على توصيات محدَّدة التي ترد أدناه.

4 - وتلاحظ المنظمات أن بعض عناصر الاستعراض لا تتوافق مع نهج الميزنة القائمة على النتائج المقبول على نطاق واسع، بعناصره الراسخة كما طُبق على مدى العقدين الماضيين وأقرته الهيئات الإدارية ذات الصلة، أو مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

5 - ولا تتفق المنظمات مع وصف الميزانية البرنامجية السنوية للأمانة العامة بأنها أقل ملاءمة من ميزانية فترة السنتين ومع الشواغل المتعلقة بالجدول الزمني لنظر لجان الخبراء المعنية بالميزانية أو المالية في معلومات الميزانية، وتلاحظ تقدير الجمعية العامة، على النحو المعرب عنه في الفقرة 31 من قرارها 267/77، "للتحسينات التراكمية التي أدخلت على شكل عرض الميزانية [السنوية]، و "تقديم الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات عن الأداء البرنامجي بالاقتران مع الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف في وثيقة واحدة".

6 - وتؤيد المنظمات النُّهُج المتبعة على نطاق المنظومة والتعاون المستمر، لكنها تلاحظ أن اتباع نهج موحد للميزنة على نطاق المنظومة قد يقوض أو يتجاهل الاختلافات الجوهرية في ولايات المنظمات وفي

(1) عُمِّم على الجمعية العامة تحت الرمز A/80/264.

(2) للاطلاع على تعليقات لجنة التنسيق الإدارية ذات الصلة بالموضوع، انظر A/45/130/Add.1.

(3) المرجع نفسه.

برامجها وطرائقها التشغيلية. وأثارت بعض المنظمات شواغل بشأن نزاهة الحوكمة ومسؤوليات الرقابة واختصاصات الهيئات الإدارية، لا سيما بالنسبة للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

7 - وتلاحظ المنظمات أن هناك علاقة قوية في الوقت الحالي بين التخطيط الموضوعي لأي منظمة وما تتبعه من ممارسات الميزنة؛ ومع ذلك، فإن المفتشين لا يعترفون بهذا التقدم إلا بشكل متقطع، حيث لا يزال التقرير يستند إلى حد كبير إلى فرضية أن ممارسات الميزنة التي كانت سارية وقت إجراء الاستعراض السابق في عام 1989 من شأنها أن تلبي على أفضل وجه الاحتياجات الحالية للدول الأعضاء في مجال الحوكمة. ولوحظ أن هذا المنظور ينعكس أيضا في صياغة التوصيات المقترحة، بدلا من استكشاف سبل مواصلة تطوير الممارسات الجيدة في مجال الميزنة القائمة على النتائج.

8 - وتؤيد المنظمات جزئيا التوصيات المقترحة، مع توجيه الانتباه إلى المرفق الثالث لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة، الذي يقدم لمحة عامة عن الإجراءات التي ينبغي للمنظمات المشاركة اتخاذها بشأن التوصيات المقترحة ويتضمن قائمة بالتوصيات التي لا يتعين اتخاذ إجراء بشأنها.

ثالثا - تعليقات على توصيات محدَّدة

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحديث مسرد المصطلحات المالية ومصطلحات الميزانية بحلول نهاية عام 2027، وإتاحته للجمهور، لاستخدامه كوثيقة مرجعية في الميزنة، في جملة أمور.

9 - تؤيد معظم المنظمات هذه التوصية وتؤكد على أن تنفيذها المحتمل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنظمات المختلفة.

10 - وترى بعض المنظمات أن الجدول الزمني المقترح لنهاية عام 2027 ليس واقعيا، نظرا لوجود العديد من الأولويات المتضاربة ولكون تنفيذ التوصية يتطلب اتفاقا جماعيا بين أعضاء شبكة المالية والميزانية.

11 - وعلاوة على ذلك، تلاحظ المنظمات أنه بالنظر إلى اختلاف القواعد والأنظمة المالية التي تحكم المنظمات، فإن الاختلافات التي لا يمكن مواءمتها من خلال المسرد ستحتاج إلى أن توضَّح لكيانات محدَّدة، في حال استمرار العمل على تنفيذ التوصية.

12 - وتتساءل إحدى المنظمات بشأن القيمة التي سيحققها هذا التحديث في سياق الميزنة القائمة على النتائج.

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحديث التصنيف الموحد لأوجه الإنفاق، بحلول نهاية عام 2027، وإتاحته للجمهور، لاستخدامه كوثيقة مرجعية في الميزنة، في جملة أمور.

13 - تلاحظ المنظمات أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية والإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

14 - وتؤيد بعض المنظمات جزئيا التوصية بتحديث التصنيف الموحد لأوجه الإنفاق لأغراض مرجعية، لكنها تلاحظ أن التصنيف المرجعي لا ينبغي أن يمنع المنظمات من تكييف مخطط حسابات إنفاقها ابتغاء دعم وتيسير الميزنة القائمة على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر عدة منظمات أن هذه التوصية قد نُفذت بالفعل، مع الإشارة إلى سياسة مشتركة لاسترداد التكاليف تمت مواءمتها فيما بين عدة منظمات، وقد وافقت عليها المجالس التنفيذية لتلك الكيانات بشكل مشترك.

15 - وتلاحظ منظمات أخرى أن فئات التكاليف مستمدة من مخطط الحسابات وتعكس الولاية المحدَّدة لكل منظمة، وأن محاولات المواءمة قد تتعارض مع أفضل الممارسات المتعلقة بمخطط الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، شُدد على التحدي المتمثل في مواءمة تصنيف أوجه الإنفاق فيما بين مختلف منظمات الأمم المتحدة التي لها ولايات وطرائق تشغيلية مختلفة. وفي هذا الصدد، فإن أي تحديث مقترح للتصنيف الموحد لأوجه الإنفاق ينبغي أن يستخدم في المقام الأول لأغراض إعداد التقارير المشتركة بين الوكالات وليس لأغراض الميزنة، وذلك مراعاة لخصوصيات ولايات المنظمات وطرائق تشغيلها.

16 - وفيما يتعلق بالجدول الزمني للتنفيذ، تؤكد المنظمات على أنها لا تستطيع الالتزام بالجدول الزمني المقترح، حيث إن الاتفاق الجماعي بين أعضاء شبكة المالية والميزانية سيكون مطلوبا وإن العملية قد تستغرق وقتا أطول.

التوصية 3

ينبغي للأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية الإحجام عن تقليص مستوى التفاصيل المقدمة حاليا في سياق النظر في ميزانياتها، بدءا من دورة الميزانية المقبلة، وذلك لضمان عملية صنع قرار مجدية.

17 - تلاحظ المنظمات أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية والإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

18 - لا تعترض المنظمات على هذه التوصية عموما؛ لكنها تشير إلى أن المستوى المطلوب من المعلومات يجب أن يكون مدفوعا بالاحتياجات وليس بخط أساس محدد مسبقا، وأن تقليص مستوى التفاصيل لن يقلل بالضرورة من الشفافية أو المساءلة. ولوحظ أيضا أن هذه التوصية قد تتعارض مع توصيات بعض الهيئات الإدارية التي دعت إلى ترشيد وتبسيط الوثائق التي تقدم إلى تلك الهيئات. وتلاحظ بعض المنظمات أنه، في الظروف الاستثنائية (من قبيل الصعوبات المتعلقة بالسيولة)، قد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة تقلل من تكاليف التوثيق عن طريق تقليص مستوى التفاصيل مؤقتا.

19 - وتعتبر العديد من المنظمات أن التوصية المقترحة قد نُفذت وتؤكد أن مستوى التفاصيل المقدمة بالفعل يُعتبَر كافيا.

التوصية 4

ينبغي للأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة التي حذفت في السنوات الأخيرة من وثائق ميزانياتها معلومات ذات صلة تتعلق بتمويل نتائج أو نواتج محددة، وتوزيع الميزانيات حسب فئات وأوجه الإنفاق، والبيانات المتعلقة بمعدلات شغور الوظائف وجداول ملاك الموظفين، أن تنظر في إعادة إدراج هذه المعلومات في دورة ميزانيتها المقبلة، وذلك لضمان عملية صنع قرار مجدية.

20 - تلاحظ المنظمات أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية والإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

21 - ولوحظ عدم ذكر عناصر الميزنة القائمة على النتائج في التوصية.

22 - وتشير المنظمات التي لا تعتبر هذه التوصية منفذة بالفعل إلى أن وثائق ميزانياتها الحالية تدعم عملية صنع القرار وتعكس متطلبات الميزنة القائمة على النتائج، بما يتمشى وأفضل الممارسات، وبشفافية ومساءلة كاملتين.